بالفيديو أهالي مشلة بالغربية يستغيثون بعد غرق منازلهم بالصرف

الخميس 16 يوليو 2026 11:00 م

وثقت فيديوهات استغاثات أهالي قرية مشلة التابعة لمركز كفر الزيات بمحافظة الغربية بعد غرق منازل بمياه الصرف مؤكدين أن المشروع الموافق عليه منذ 11 عاما لم ينفذ حتى الآن فاستمرت المعاناة

غرق منازل بمياه الصرف الصحي يثير غضب الأهالي في الغربية ومطالبات بتدخل عاجل pic.twitter.com/rrWj26mj45
— شبكة رصد (@RassdNewsN) July 16, 2026

لكن ترك المواطنين ينامون وسط مياه الصرف ليس تقصيرا خدميا فقط بل إهانة سياسية وإنسانية تكشف سلطة تتحدث عن تنمية الريف بينما تعجز عن حماية بيت فقير من الغرق والتلوث

وتجمع الأزمة ثلاثة محاور واضحة هي شكاوى السكان وغرق البيوت وتعطيل مشروع الصرف 11 عاما بما حول التأخير الإداري إلى كارثة يومية تهدد الصحة والكرامة والممتلكات داخل القرية المنسية تماما

وظهر أحد الأهالي في المقطع واقفا داخل منزل غمرته مياه الصرف حتى ساقيه وهو يطالب عبد الفتاح السيسي بالتدخل ويؤكد أن أسرته تنام في الغرف المغمورة نفسها كل ليلة تقريبا

وحتى لحظة تداول المشاهد لم يظهر رد رسمي يشرح أسباب استمرار الأزمة أو يحدد موعد تنفيذ المشروع أو يكشف الجهة المسؤولة عن ترك المنازل تغرق بعد سنوات الانتظار الطويلة المؤلمة

بيوت غرقت بالصرف

بداية تكشف الصور مياها راكدة تغطي أرضيات الغرف وتحيط بالجدران القديمة بينما يتحرك المواطن بصعوبة داخل منزله في مشهد يختصر انهيار الخدمة ووصول الإهمال إلى أكثر الأماكن خصوصية وأمانا للإنسان

كما وصف المواطن قرية مشلة بأنها مدمرة مؤكدا أن مياه الصرف لم تعد مشكلة في الشوارع وحدها بل اقتحمت البيوت وفرضت على الأسر العيش والنوم وسط التلوث والروائح الكريهة يوميا

كذلك كرر استغاثته بالرئيس أكثر من مرة بينما كان يشير إلى المياه المنتشرة حوله وهو ما يعكس انهيار الثقة في المسؤولين المحليين وعجز قنوات الشكوى المعتادة عن إنقاذ السكان سريعا

وبحسب حديثه فإن مرافق الصرف ظلت بلا تشغيل منذ 11 عاما رغم انتظار الأهالي الطويل لتتحول الموافقة القديمة من وعد بالخدمة إلى شاهد على التعطيل وغياب المحاسبة الجادة حتى اليوم

إنسانيا تعيش الأسر مأساة مضاعفة لأنها لا تملك مغادرة بيوتها بسهولة ولا تستطيع وقف تدفق المياه بينما يصبح النوم وإعداد الطعام وحماية الأطفال معركة يومية ضد التلوث والإهمال والعجز الحكومي

صحيا يهدد ركود مياه الصرف داخل المنازل بانتشار الحشرات والروائح والأمراض الجلدية والتنفسية والمعوية ويجعل الأطفال وكبار السن الأكثر تعرضا للخطر في غياب تطهير عاجل وفحص طبي شامل للسكان المتضررين.

اجتماعيا تتحمل العائلات وحدها كلفة الكارثة فتحاول إنقاذ الأثاث وتجفيف الأرضيات ومراقبة الأطفال بينما تغيب المؤسسات التي تحصل على الموازنات والاختصاصات وكان يفترض أن تمنع الغرق قبل وقوعه منذ البداية.

مشروع معطل 11 عاما

تاريخيا يقول الأهالي إن مشروع الصرف الصحي حصل على الموافقة قبل 11 عاما لكنه لم ينفذ أو يدخل الخدمة حتى الآن وهي مدة تعاقب خلالها مسؤولون وإدارات دون حل جذري.

ومع مرور السنوات فقدت الموافقة الحكومية معناها لأن المشروع الذي لا يصل إلى السكان في صورة خدمة عاملة يتحول إلى ورق إداري يغطي الفشل ولا يحمي منزلا واحدا من الغرق.

وفي المقابل تواصل الحكومة الحديث عن تطوير الريف وتحسين حياة المواطنين بينما تقف مشلة دليلا حيا على الفجوة بين الدعاية والواقع بعد انتظار تجاوز عقدا كاملا بلا صرف آمن وفعال.

والأخطر أن التأخير لا يهدر الوقت فقط بل يخفض قيمة المنازل ويتلف الممتلكات ويهدد سلامة المباني ويجبر الأسر على تحمل نفقات متكررة لمعالجة أضرار لم تتسبب فيها بنفسها منذ البداية.

إداريا يفتح الملف أسئلة عن تاريخ اعتماد المشروع والجهة المنفذة وقيمة التمويل ونسبة الإنجاز وأسباب توقف العمل والمسؤول الذي سمح ببقاء القرية دون خدمة طوال 11 عاما كاملة بلا محاسبة.

ماليا يتطلب التأخير كشف المخصصات والعقود وأوامر الإسناد التي صدرت للمشروع لأن تعطيله كل هذه المدة قد يعني إهدار المال العام أو سوء إدارة يستوجب تحقيقا مستقلا وعلنيا فورا وشاملا.

سياسيا تكشف استغاثة الأهالي بالسيسي غياب المجالس المحلية المنتخبة وفشل السلطة التنفيذية القريبة منهم حتى أصبح المواطن مضطرا لمخاطبة رأس النظام كي يحصل على خدمة صرف أساسية داخل بيته الفقير.

ومن ثم تتحول مشلة إلى نموذج لقرى تعيش خارج أولويات الإنفاق العام حيث تعلن المشروعات وتصدر الموافقات وتلتقط الصور ثم يبقى التنفيذ معلقا حتى يصرخ السكان من داخل المياه الملوثة.

حل عاجل ومحاسبة

غير أن شفط المياه بسيارة واحدة لن ينهي الأزمة لأنه إجراء مؤقت يخفي المشهد ولا يعالج سبب الطفح أو يستكمل الشبكة أو يشغل المشروع الذي انتظره الأهالي سنوات طويلة كاملة.

لذلك تبدأ الاستجابة الحقيقية بإخلاء المياه من المنازل وتطهيرها وفحص سلامة المباني وتعويض المتضررين ثم إعلان جدول زمني ملزم لإنهاء المشروع وتشغيل الصرف في جميع أنحاء القرية دون استثناء جديد.

وبناء على ذلك يجب على محافظة الغربية وشركة مياه الشرب والصرف الصحي ومجلس مدينة كفر الزيات إصدار بيان يحدد المسؤوليات وما أنجز والموعد النهائي لتشغيل المشروع بالكامل أمام جميع السكان.

علاوة على ذلك يحتاج الأهالي إلى قناة مباشرة لتسجيل الشكاوى وحصر المنازل الغارقة وتوثيق الأضرار الصحية والمادية لأن الوعود العامة لن تمنع تكرار الكارثة عند أول انسداد جديد بالشبكة المعطلة.